

«هيئة الأسواق» ترفض تخفيض رأسمال «المستقبل للاتصالات»

رفضت هيئة أسواق المال الكويتية طلب شركة المستقبل العالمية للاتصالات بشأن تخفيض رأسمالها. وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أمس، أن عدم الموافقة على تخفيض رأس المال جاء لحين الانتهاء من إجراءات الانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية. وكان مجلس إدارة الشركة أوصى في منتصف فبراير الماضي بالانسحاب الاختياري من البورصة، وهو ما أقرته العمومية في اجتماعها الذي انعقد مطلع شهر أبريل الجاري. ويبلغ رأسمال شركة المستقبل العالمية للاتصالات نحو 8,1 ملايين دينار موزعة على 81 مليون سهم، وحققت الشركة أرباحاً في العام الماضي بلغت نحو 874,5 ألف دينار، مقابل 776,7 ألف دينار في 2014، بارتفاع بلغت نسبته 12,6%.

التصنيف يعكس جودة وصلابة أصول البنك «موديز» تثبت تصنيف «وربة» مع نظرة مستقبلية مستقرة

القصر والمتوسط الأجل. ولفقت إلى أن البنك كان قد حصل على التصنيف على الرغم من قصر عدد السنوات التشغيلية التي أمضاها في السوق الكويتي منذ التأسيس في عام 2010، وفي ظل ظروف اقتصادية محلية وإقليمية وعالمية مضطربة، إلا أن إصرار مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية على تعزيز مكانة البنك وتنافسيتها في السوق في فترة وجيزة، إلى جانب تنفيذ إستراتيجية متوازنة وطموحة كان لها الأثر الأكبر في الحصول على هذا التصنيف من وكالة عالية مرموقة مثل موديز ومن ثم تثبيته مما يعكس المستقبل الواعد الذي ينتظره البنك.

ومتكررة». وأضاف: «منذ تأسيس البنك، ركزنا على بناء مؤسسة مصرفية راسخة وقوية، واضعنا نصب أعيننا تجاوز العقبات التي فرضتها الظروف الصعبة التي شهدتها الأسواق، وقد أثمرت هذه الجهود في تنامي دور بنك وربة لأعباء بارزا وقويا في السوق، الأمر الذي حظي باعتراف واسع من قبل مختلف الأطراف، ومنها وكالات التصنيف الائتماني». وأكد أن تثبيت التصنيف سيعزز من الثقة بنك وربة إذ إنه يمثل اعترافاً بالجهود الكبيرة التي بذلها حتى الآن، الأمر الذي سيسبب على بذل مزيد من العمل لتحقيق الوجود التي قطعها للمساهمين. وأضاف أن البنك يتمتع بارتفاع جودة محفظة الأصول التمويلية والاستثمارية، وانخفاض معدل التموليات المتعثرة، هذا بالإضافة إلى مستويات رسملة مرتفعة وجيدة بسبب متانة القاعدة الرأسمالية للبنك، حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى لقاعدة رأس المال للموجودات المرجحة بأوزان المخاطر 24,92% كما بلغ معدل كفاية رأس المال بمفهومه الشامل 26,07% بنهاية 2015. وتدل تلك المعدلات المرتفعة على تعزيز قدرة البنك على تحقيق معدلات نمو مستقبلية مرتفعة واقتناص الفرص الاستثمارية الجيدة ذات العائد الأمثل للمساهمين، ويسمح له بمواصلة عمليات النمو والتوسع على المستوى

الأسرع «بنك وربة»، الأسرع نمو والذي يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق مستويات عالمية، عن تثبيت وكالة «موديز» العالمية للتصنيفات الائتمانية التي منحتها للبنك في العام الماضي مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث حددت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» تصنيف الودائع بالعملات المحلية والأجنبية على المدينين المعيد والقصر في بنك وربة عند 2-P/Baa2. كما حددت الوكالة التصنيف الائتماني الأساسي والمعدل عند baa3.

علاوة على ذلك، حددت الوكالة تصنيف تقييم مخاطر الطرف المقابل عند (Baa1 (cr)/Prime-2 (cr). في غضون ذلك، قالت الوكالة إن تصنيفات «وربة» تعكس الوضع الاقتصادي الشامل القوي للكويت، وجودة أصول البنك الصلبة، ومصداق رأسماله العالية، وارتفاع مستوى أصوله السائلة. وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك وربة، شاهين الغانم: «إن تثبيت التصنيف الائتماني لبنك وربة يعتبر إنجازاً مهماً، وهو دليل على ثبات أدائه الجيد ومؤشر ثابت على نمو عملياته ووضامة وجودة أصوله وقدرته على تحقيق إيرادات وأرباح مستمرة



شاهين الغانم

توصي بتوزيع 5% نقداً «المتحدة للصناعات الغذائية»

تربح 786 ألف دينار في 2015

عجمان وببسي. بالإضافة إلى أنها أكبر مجموعة للحلويات في السوق الكويتية وتستأثر بنسبة 60% حصة سوقية في قطاع الحلويات.

مما ساهم في زيادة الإقبال. وأوضح البالول أن المجموعة قد حرصت خلال الفترة الماضية على التركيز على جودة الإنتاج واتبعت استراتيجية تسويقية مميزة، واستحوذت على شركة للكتابة كما عملت على التوسع في الكويت والمنطقة، ففي السوق المحلية، افتتحت المجموعة خلال عام 2015 فرعين جديدين لسابله، يبلغ بذلك العدد الإجمالي لأفرعها 29 فرعاً موزعة في مناطق حيوية عبر الكويت. وأضاف البالول أن المجموعة سوف تسعى إلى مد جورها إقليمياً في العام الحالي حيث تخطط لافتتاح فرعين لسابله في قطر واستكمال توسعها في سوق الإمارات الذي يعتبر سوقاً واعداً ذا ربحية عالية، علماً بأن المجموعة تمتلك حالياً ثلاثة أفرع في كل من الشارقة،

عقد مجلس إدارة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية اجتماعه السنوي، أعلن خلاله عن نتائج المجموعة المالية لعام 2015 مشيراً إلى أنها قد حققت أرباحاً بقيمة 786 ألف دينار، وأوصى بتوزيع 5% نقداً على المساهمين. وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في المجموعة عبد العزيز البالول، إن النتائج الجيدة التي حققتها المجموعة في عام 2015 استندت إلى الاستراتيجية التي اعتمدها في تخفيض التكاليف التشغيلية وخسائر الشركات التي تساهم فيها المجموعة أولاً، والعمل على التوسع الاستراتيجي عبر إضافة أفرع جديدة في الكويت والمنطقة. هذا بالإضافة إلى تنوع المنتجات وإضافة منتجات جديدة منها القهوة العربية، التي لاقت استحساناً واسعاً بين العملاء،



عبد العزيز البالول

«ميزان القابضة»: انتخاب مجلس الإدارة برئاسة عبدالرحمن الوزان

إلى انتخاب سليمان خالد جاسم الوزان عضواً احتياطياً. ويتولى عبدالرحمن جاسم محمد الوزان منصب رئيس مجلس الإدارة خلفاً للمغفور له خالد جاسم الوزان الذي كان قد تقدم باستقالته في فبراير الماضي لأسباب صحية. وقد شغل عبدالرحمن جاسم محمد الوزان منصب رئيس مجلس إدارة شركة ميزان القابضة للفترة من 2003 إلى 2010 ومن 2012 إلى 2014، بالإضافة إلى توليه منصب رئيس مجلس إدارة شركة وديان العقارية حتى إعلان استقالته في 31 مارس 2016.

أعلن مجلس إدارة شركة ميزان القابضة، عن انتخاب عبدالرحمن جاسم محمد الوزان رئيساً لمجلس الإدارة. وقام مساهمو الشركة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجدد للشركة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عقد يوم الأربعاء الموافق 13 أبريل 2016 وتعيينهم لفترة الثلاث سنوات المقبلة وهم كل من: محمد جاسم محمد الوزان، وعبدالرحمن جاسم محمد الوزان، ومعتصم جاسم محمد الوزان، وجمال عبدالحميد المطوع، وعبدالوهاب أحمد عبدالوهاب المرزوق، بالإضافة

«مشاعر» تتحول إلى «أوج» وتوزع 7,5% نقداً

والمتمثلة بوضع الأسس السليمة التي تستند إليها لتكون قادرة على الاستثمار والتوسع في الأسواق. من جهتها، أقرت الجمعية العمومية غير العادية للشركة تغيير اسمها من شركة مشاعر القابضة لتصبح «أوج القابضة»، كشركة كويتية مساهمة عامة، علماً أن أغراض الشركة ونشاطاتها الرئيسية مستمرة كما هي في نظامها الأساسي. وقال الرئيس التنفيذي للشركة جاسم العوضي في كلمته خلال الجمعية أن الاسم الجديد يعتبر خطوة كبيرة وسط عدد من الظروف الخاصة التي دفعت لهذا التغيير لاسيما تحقيق التوسع في الأنشطة كالاتسار في النشاط العقاري وتأسيس شركات والاستحواذ على أخرى.

أقرت الجمعية العمومية العادية لشركة مشاعر القابضة توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2015 بنسبة 7,5% من القيمة الاسمية للسهم الواحد. وقال رئيس مجلس إدارة الشركة محمد النصف في كلمة أمام الجمعية العمومية أمس أن الشركة حققت أرباحاً صافية خلال 2015 بلغت نحو 2,4 مليون دينار، في حين بلغت إيراداتها التشغيلية للعام نفسه نحو 10,5 ملايين دينار. وأضاف النصف أن الشركة حققت كذلك زيادة في أصولها خلال العام الماضي بلغت نحو 55,6 مليون دينار، مشيراً إلى أن حقوق المساهمين بلغت في 2015 نحو 40,3 مليون دينار. وأوضح أن الشركة حققت أهدافها خلال العام 2015

أربعة، بتصدرها «أريد» بمعدل 3,64%، من ناحية أخرى، تصدر قطاع الرعاية الصحية ارتفاعات بنمو نسبته 0,74% مدفوعاً بشكل أساسي من ارتفاع سهم «ياكو» بمعدل 5%.

أغلبها خلطات أجنبية جاهزة لا تتناسب مع واقع المجتمعات وخصوصيتها لماذا تفشل دراسات الإصلاح الاقتصادي والمالي؟



دراسات الإصلاح الاقتصادي تبعد عن الواقعية وترتكز على النواحي النظرية لتخفيض الإنفاق

مع هذه الشركة أو تلك - هي في التنفيذ وليس في كثرة الورق. وتعد الحالة الكويتية مختلفة عن التجربة السعودية التي استعانت بشركة ماكينزي في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شمل بالفعل رفع أسعار الوقود بنسب مختلفة بالإضافة إلى خطط لطرش عملاق النفط «أرامكو» للاكتتاب العام وهي خطوات تم تنفيذها بسلاسة بجانب استراتيجية وضعتها لاستثمار نحو أربعة تريليونات دولار في الاقتصاد غير النفطي، معظمها ستخضع من قبل القطاع الخاص. وبجانب تجارب الدول الخليجية في الاستعانة بشركات الاستشارات العالمية لرسم معالم خطة اقتصادية مستقبلية تأتي التجربة المصرية التي استعانت ببنك الاستثمار لآزارد في رسم سياسة اقتصادية أهمها خفض الدعم الموجه للمواطن المصري وتعويم الجنيه ورفع الدعم وتحريز الأسواق وحل النزاعات مع المستثمرين.

تقليص النفقات التي أعدها المستشار العالمي بسبب عدم الدراية بعوامل كثيرة أهمها التشايب التشريعي مع أي أجندة حكومية لتقرير إصلاحات اقتصادية ستتحمل تكلفتها المواطن، وهو ما جعل من هذه الدراسة مجرد حبر على ورق، أضف إلى ذلك أن الإجراءات التي طرحها ستمس المواطن بشكل مباشر وستؤثر على حياتهم اليومية وهو ما ترك انطباعات على المواطنين أنهم سيحتملون فاتورة انخفاض النفط وهدمهم. وتركت الدراسة التي أعدتها شركة إرنست آند يونغ ووزير المالية أنس الصالح وحيداً يدافع عن خطته نحو ترشيد الدعم وتنفيذ برنامج الخصخصة دون عون أو سند حقيقي من باقي الفريق الاقتصادي الحكومي وسط طوفان من المعارضة الشعبية والعمالية أيضاً النيابية لبرنامج الوزير. وقبل «إرنست آند يونغ» جاءت شركة تابعة لرئيس الوزراء الأسبق توني بلير، حيث قدمت أيضاً حلولاً اعتبرها كثيرون أنها لا تقدم شيئاً جوهرياً للسوق الكويتي، حيث أغلب ما أتى به معروف ومكرر، حتى هناك كثيرون يكررونه في الدبوباتيات والمجالس العامة، ولا يحتاج إلى الدفع مقابلها، فالعبرة - إن كان

إرنست آند يونغ التي قامت بدور مستشار لإعداد دراسة تختص بتقليص النفقات دون طرح حلول لتعظيم وتنويع الإيرادات وهو ما جعل التقرير الذي خرجت به يلقي سخطاً شعبياً ومعارضة نيابية بسبب مطالبته بإعادة النظر في القرض الإسكاني وبدل الإيجار وزيادة أسعار البنزين بالإضافة إلى خفض فاتورة العلاج بالخارج. وتضمنت الدراسة مقترحات بإلغاء منحة الـ 2000 دينار التي تقدمها الدولة للمتزوجين وتخفيض نسبة الأندية التي تقدمها الدولة لدعم تكاليف المعيشة بالإضافة إلى تخفيض عدد البعثات سفارية وزيادة في أسعار البنزين بنحو 110% خلال فترة السنوات الثلاث المقبلة. وتوقعت «إرنست آند يونغ» بأن يبلغ إجمالي الدعم 4,7 مليارات دينار في عام 2018 في حال عدم الإصلاح، فيما قدر الخفض المحقق للدولة في حال التزم برنامج الإصلاح على الدعم المقدم منها على 12 سلعة وخدمة حكومية في مختلف القطاعات، بنحو 6,6 مليارات دينار خلال السنوات الثلاث المقبلة أي ما يعادل 39% من إجمالي ما تنفقه الدولة في برنامجها ولم تنجح دراسة

عزايو الإصلاحات بالمنطقة:

«ماكينزي»

و«إرنست آند يونغ» و«لازارد» وغيرها

الدراسات تضع وزراء المال في مواجهة شعبية وبرلمانية غير متكافئة

بشخصية قلم

ألغت دراسة «إرنست آند يونغ» القرض الإسكاني وبدل الإيجار وزادت الأسعار

أحمد موسى
بعد دخول دول مجلس التعاون الخليجي فسي العامس الماضيين حقبة النفط الرخيص الذي يشكل في موازناات بعضها نحو 90% من جملة الإيرادات العامة، بدأت تلك الدول ومن بينها الكويت البحث عن حلول تعالج الاختلالات في هيكل المالية العامة وتسد عجز الموازنة المتنامي الذي بات يشكل استنزافاً لفوائض مليارية تراكمت على مدى السنوات العشر الماضية حين تخطى النفط مستويات 100 دولار للبرميل. ومع تراجع أسعار النفط وهبوطه إلى مستويات 30 دولاراً للبرميل، وتوقعت ربما الأسوأ في السنوات المقبلة، لجأت العديد من الحكومات إلى شركات الاستشارات أو كما يطلق عليها عرابو الإصلاحات الاقتصادية مثل إرنست آند يونغ وماكينزي بالإضافة إلى بنك الاستثمار لآزارد لصياغة إصلاحات اقتصادية ومالية، ولكن برامج ودراسات هذه الشركات تلقى دوماً بعدو الشعوب كونها تخلص في النهاية إلى توصيات برفع الأسعار وفرض الضرائب وتطبيق إجراءات تقشفية. وفي الكويت وقع اختيار وزارة المالية على شركة

«السعري» يتخلى عن مستوى 5300 نقطة

فشل محادثات الدوحة يهوي بمؤشرات السوق



أربعة، بتصدرها «أريد» بمعدل 3,64%، من ناحية أخرى، تصدر قطاع الرعاية الصحية ارتفاعات بنمو نسبته 0,74% مدفوعاً بشكل أساسي من ارتفاع سهم «ياكو» بمعدل 5%.

وسجل كويت 15 انخفاضا نسبته 0,9%. وشهدت حركة التداولات تبايناً، حيث ارتفعت الكميات 5,2% إلى 176,88 مليون سهم، مقابل 168,19 مليون سهم بالأوسم الأول، فيما تراجعت السيولة

أنهت تداولات سوق الكويت لأوراق المالية جلسة أمس على تراجع في جميع مؤشراتنا بالترزامن مع فشل محادثات الدوحة بالأمس، واستمرار إضراب عمال القطاع النفطي لليوم الثاني على التوالي. واختتم المؤشر السعري للبورصة متراجعا 0,5% بخسائر بلغت 26,79 نقطة، وذلك بعد أن تخلى عن مستوى 5300 نقطة الذي ظل فوقه لثلاث جلسات متتالية، ليغلق عند 5289,68 نقطة. وتراجع المؤشر الوزني عند الإغلاق بمعدل 0,81% بإقفاله عند مستوى 363,24 نقطة خاسراً ما يقرب من ثلاث نقاط.

كما أنه مؤشر كويت 15 التعاملات متراجعا بقرابة 1% متدنياً إلى مستوى 858,27 نقطة خاسراً أكثر من 8 نقاط. كانت المؤشرات قد استهلت الجلسة متراجعة بشكل جماعي، حيث انخفض السعري 0,56%، وتراجع الوزني 0,74%،